

أين عائدات "ضريبة القيمة المضافة" من الموازنة العامة يا "بن سلمان"؟؟

* جمال حسن

أوضحت بيانات وزارة المالية السعودية حول الإيرادات الحكومية لعام 2023، عن بلوغ إيرادات الضرائب العامة لعام 2023 حوالي 352 مليار ريال بارتفاع نسبته 9% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، ويرجع ارتفاع إيرادات الضرائب إلى جهود ومبادرات قامت بها الحكومة؛ ما يعني الضغط أكثر على كاهل المواطن المغلوب على أمره.

هذا الارتفاع الكبير لن يعكس تعا في الاقتصادي السعودي وفق ما تدعيه السلطات الحاكمة بل يوضح وبصراحة عالية من فرض ضرائب جديدة ورفع الدعم الحكومي من المواد الأساسية خاصة الغذائية منها والأدوية وكذلك قطاع الطاقة السكن وهو ما يشكل عبئاً كبيراً وثقيلاً على المواطن، وفق خبراء الاقتصاد.

وتشكل ضريبة القيمة المضافة (VAT) في المملكة والتي تم تطبيقها في يناير 2018 بنسبة 5% لترتفع فجأة في يوليو 202 الى 15%， حيث تشكل قسم كبير من هذه الإيرادات الحكومية وهي السبب الأساس والرئيس في ارتفاع الأسعار التضخم ونسبة البطالة والفقر في البلاد؛ كل ذلك لتأمين ميزانية احتفالات السلطة الداعرة في العاصمة وشرق وغرب الجزيرة العربية على طول العام.

في هذا الإطار قالت مؤسسة "موديز" الأمريكية، إن السعودية أبلغت عن زيادة ملحوظة في الإيراد

ات المالية غير النفطية من 6% في 2010 إلى 22% في 2023، بعد أن رفعت معدل الضريبة على القيمة المضافة 3 اضعاف من 5% إلى 15%，مشيرة الى أنها تنوی رفعه مرة اخرى لكن بشكل غير محسوس.

من جانبهم كشف مراقبون اقتصاد دوليون أن السلطات السعودية جنت نحو 600 مليار ريال (156 مليار دولار) من وراء فرض ضريبة القيمة المضافة، استناداً لمسؤول في جهة إحصائية حساسة (لم يكشف اسمه) كشف أن عائدات ضريبة القيمة المضافة "وصلت إلى 600 مليار ريال لم تعلن ولن تعلن، بأمر من ولي العهد محمد بن سلمان.

وشدد المراقبون أنه بإمكان السلطات السعودية دفع راتب ضخم لملايين العاطلين في البلاد، أو رفع رواتب موظفي الدولة لأكثر من 12 ألف ريال لكل موظف، أو بناء 600 ألف وحدة سكنية، أو بناء 600 مستشفى، أو بناء 60 ألف مدرسة؛ إن كانت السلطات العليا الحاكمة في الجزيرة العربية عدم سرقتها وبذخها في رفاهيتها دون أبناء الشعب المغلوب على أمرهم.

من جانبها تلتزم السلطات السعودية الصمت وتمتنع نشر مجموع العوائد التي تستحصلها الحكومة من قيمة الضريبة المضافة، فيما يدعى البعض أنها سوف يتم استثمارها في مشروع "نيوم" السياحي الذي يركز عليه "بن سلمان"، وإيجاد فرص عمل لملايين العاطلين السعوديين لكن الحقيقة تشير الى أن مشروع مدينة "نيوم" سيضم (60) ألف موظف بينهم 200 سعودي فقط (أقل من 1% !!).

وكشفت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية مرة اخرى عن الحجم الكبير الذي يبذله ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، مشيرة في هذا الخصوص الى أن الأخير يملك 3 قصور؛ 2 في الرياض وقصر في نيوم بمساحة 2 كيلو × 1 كيلو، وتكلفة كل قصر 8 مليارات ريال على أقل تقدير؛ ناهيك عن عدة يخوت وجزيرة اشتراها "بن سلمان" بشكل سري بواسطة مستشاره الكبير جاريد كوشنر.

والامر لم ينتهي هنا بل كشفت مؤسسات عقارية غربية أن ولي العهد "بن سلمان" يملك أيضا جزيرة في البحر، وجزيرة أخرى في أملج، فضلا عن قصور الملك وقصور أخرى لا حصر لها؛ مشددين أن الأمير السعودي الطائش أدخل بلاد الذهب الأسود في مرحلة الضياع وسط اشتداد تارخي لأزمتها الاقتصادية وترامك الديون عليها والعجز القياسي في ميزانياتها وهو واقع تفضحه الأرقام ولا يمكن إخفائه.

ويجمع مراقبون أن كل الشعارات التي رفعها "بن سلمان" بشأن الإصلاحات الاقتصادية تم العمل بعكسها

وأبرز ذلك التضييق على المواطنين في أرزا قهم ورواتبهم وتصعيد فرض الضرائب الحكومية ووقف مخصصات المساعدات؛ وهو ما تعرف به السلطات الحاكمة.

فقد اعترفت السلطات السعودية أنه خلال الفترة بين 2016 و2023 ارتفعت الإيرادات الضريبية الحكومية ارتفاعاً هائلاً من 82 مليار ريال إلى 322 مليار ريال، لكن المراقبين الدوليين يشددون على أن الإيرادات الحكومية تفوق المبلغ المذكور أعلاه بكثير حيث لم يعرف إلى أين تتجه كل هذه الإيرادات خاصة وسط توقف العمل في البنية التحتية للبلاد منذ العام 2018 وحتى الآن، وسط استمرار أزمة العجز في الموازنة العامة للبلاد.

وقد اعترف وزير المالية محمد الجدعان، أن "الوضع الاقتصادي والمالي للمملكة يشهد عجزاً، لكن عندما يحين الوقت سيتم الإعلان عن أي تعديلات في السياسات الضريبية، بما في ذلك صرامة القيمة المضافة"؛ حيث يؤكد ما توقعه المراقبون من رفع الحكومة قيمة الضريبة المضافة التي تشكل عبئاً كبيراً جداً على كاهل المواطن وتسلبه قوت يومه ولقمة عيشه يوماً بعد آخر.

وقد فرض "بن سلمان" سياسة التقشف الاقتصادية مرتين منذ توليه منصب ولي العهد على المواطنين السعوديين بعد الخسائر في الفاتورة النفطية والعدوان على اليمن والحروب بالوكالة عن أسياده الأميركيان والصهاينة بدعم المجموعات الإرهابية المسلحة الناشطة في الشرق الأوسط وتعيشه في الأرض والعباد الفساد وإراقة دماء ملايين الأبرياء.

لقد أجر أرعن آل سعود أبناء الجزيرة العربية على التقشف المميت يوماً بعد آخر، فيما زاد في مخصصات الأمراء والمسؤولين التابعين له وأبرم صفقات أسلحة مع الولايات المتحدة الأمريكية بعشرين مليارات الدولارات خلال السنوات الأخيرة ذهبت سدى في عناير قواعد الجيش الأميركي على أرض بلاد الحرمين الشريفيين مكدة كأسلحة خردة دون فائدة.

من جانبها كشفت صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية أن معدلات الفقر زادت في أكبر مصدر للبترول عالمياً، وذلك بشكل ملحوظ إذ أن نحو خمسة ملايين سعودي يعيشون بمبلغ 17 دولار فيما ارتفعت نسبة البطالة وتراجع دخل أسرة الفرد بنحو 30%؛ مشددة أن أكثر من ثلاثة ملايين مواطن في المملكة عاجزون عن توفير مسكن بإمكاناتهم ضمن ما تصفه التقارير الأجنبية سنوات المياع للملكة وفرض سياسة التجويع والتطويق وفرض الولاءات والتركيز لولي العهد.

خبراء اقتصاد شددوا أنه بإمكان محمد بن سلمان تجنب فرض الضرائب القياسية على المواطنين السعوديين بسهولة حيث عائدات البلاد بإمكانها تأمين كل متطلبات الشعب وأكثر من ذلك بكثير ليعيش المواطن الحجازي برفاهية، لو أنه توقف عن دخوله الحروب بالوكالة وأوقف مخصصات الأمراء والأخويات، وأوقف حرب اليمن العبثية ونهب ميزانية البلاد بشكل لا يوصف.

ووسط كل هذا التصنيف تزيد السلطات الحكومية الحبل على عنق المواطن المسكين، حيث كشفت بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية، ارتفاع الرقم القياسي لأسعار العقارات بنسبة 7% في الربع الثالث من 2023 على أساس سنوي؛ إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين السعوديين بنحو 2% مما كانت عليه خلال الربع الثاني من العام 2023.

"البلد دي (الجزيرة العربية) فيها ناس عايشة كويس، وناس كويس إنها عايشة.. في المملكة لا توجد «محاسبة» إلا في كلية التجارة.. أصبحنا نعالج الدولة على نفقة المواطن.. نربّي الكلاب في الشقة والفراغ في المنور والأطفال في الشارع.. معظم الهاجرين بفلوسنا، كانوا يقيمون لنا موائد الرحمن.. وأتاري إهنا اللي عازميينهم" - من أقوال المرحوم الكاتب المصري الساخر جلال عامر ، حيث أرها شبيهة بما نمر به نحن في بلاد الحرمين الشريفين.

أين عائدات ضريبة القيمة المضافة من الموازنة العامة يا "بن سلمان"؟؟، والإيرادات العامة ستصل إلى 2024 إلى نحو 361 مليار ريال بزيادة بنسبة 2.5% مقارنة بتقديرات عام 2023، ووزارة المالية تقدر ارتفاعها خلال العامين القادمين أيضاً لتصل إلى نحو نحو 1.227 تريليون ريال للعام 2025، و 1.26 تريليون ريال للعام 2026. دون ذكر لعائدات قيمة الضريبة المضافة فيها.